

حملة توعوية لإدراج VIVA بـ 19 أكتوبر

تبدأ إدارة البورصة حملة توعوية بشأن كل ما يتعلق بعملية إدراج سهم شركة VIVA، وذلك في 19 أكتوبر المقبل بالتزامن مع فتح باب الدمج لأسهم الشركة، وستكون الحملة موحدة بمشاركة «الكويتية للمقاصة» وشركات الوساطة. وستشمل الحملة توعية بكيفية دمج الأسهم وغيرها من التفاصيل المتعلقة. وقالت مصادر مسؤولة لـ «الأنباء» إن «المقاصة» جاهزة لعملية التحويل الآلي عن طريق الحسابات المصرفية، وهي بانتظار موافقة هيئة أسواق المال على تفعيل آلية التحويل الآلي بالكامل مع إلغاء الشيكات الورقية، وبالتالي فإن التوقعات تشير إلى أن نحو 80% من تحويل مبالغ المتعاملين على سهم شركة «VIVA» ستكون من خلال تسليم العملاء شيكات ورقية مرتين أسبوعياً، كما هو الحال الآن.

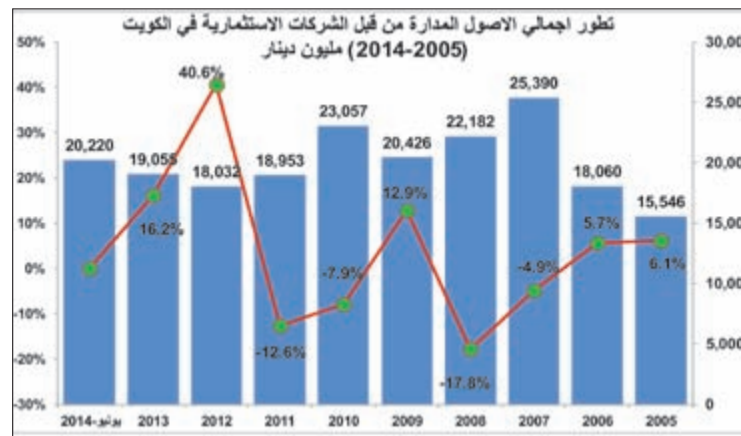
شريف حمدي

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

6% ارتفاعاً في 6 أشهر من 2014.. وملياراً دينار تضاف لمحافظة منذ 2013

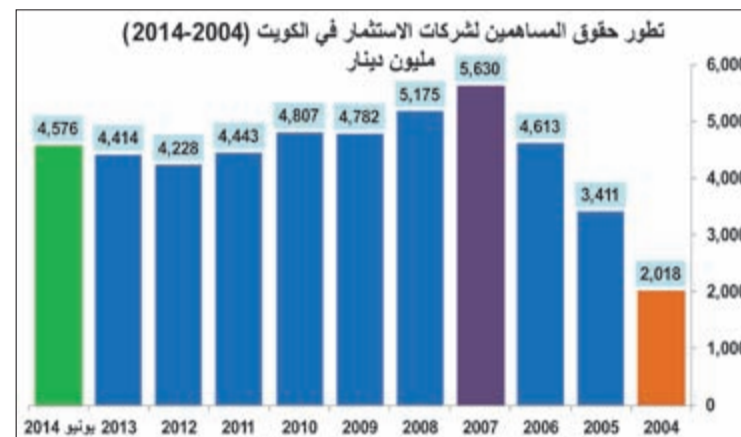
الثقة تعود لشركات الاستثمار.. الأصول المدارة للغير تقفز لـ 20 مليار دينار



دينار وبنخفاض نسبيته 43%، بينما حصة الأصول الأجنبية في ارتفاع مستمر منذ عام 2009 وذلك بهدف توزيع مخاطر الاستثمارات جغرافياً بعد الخسائر التي لحقت بالاستثمارات المحلية نتيجة الانخفاض في سوق الكويت للأوراق المالية وأسعار الأصول الأجنبية نهاية يونيو 2014 نحو 4,96 مليار دينار إجمالي أصول القطاع نحو 5,2 مليار دينار. أما المحفظة الاستثمارية المحلية للشركات الاستثمارية فقد بلغت 2,65 مليار دينار وشكلت نحو 25% من إجمالي الأصول وهي في مسار انحداري مستمر منذ عام 2007 حين سجلت 5,5 مليارات دينار بانخفاض في قيمتها نسبيته 52%.

الرافعة المالية (مضاعف الديون إلى حقوق المساهمين Financial Leverage). فقد ارتفعت ديون هذه الشركات بأكثر من الضعف من 4,2 مليارات دينار نهاية عام 2005 لتسجل 8,85 مليارات دينار نهاية عام 2008 ورفعت معها الرافعة المالية من 1,23 إلى 1,71 خلال الفترة نفسها والتي بدورها أدت إلى تمويل التوسع في الاستثمارات وتضخم أسعار الأصول المالية وغير المالية. لكن منذ سبتمبر العام 2008، بدأت مرحلة تخفيض الديون والالتزامات المالية (Deleveraging) وجودتها التي كانت في غالبيتها قصيرة الأجل حيث استطلعت شركات الاستثمار تخفيض ديونها تدريجياً بأكثر من النصف من 8,85 مليارات دينار نهاية عام 2008 لتسجل 4,18 مليارات دينار نهاية شهر يونيو 2014، بالتزامن مع انخفاض محدود في حقوق المساهمين بلغت نسبته 11,6% من 5,2 مليار دينار إلى 4,58 مليارات دينار خلال الفترة نفسها. وعلى هذا الأساس تسنحت الرافعة المالية للقطاع تدريجياً إلى 1,64 مرة نهاية عام 2009 وبعدها إلى 1,35 نهاية عام 2012. أما خلال عام 2013 فقد انخفض مضاعف الديون إلى حقوق المساهمين تحت مستوى الـ 1:1 لتسجل 0,99 وبعدها انخفضت إلى 0,91 نهاية يونيو 2014 (شكلت الديون 91% فقط من حقوق المساهمين، بينما كانت تحتل الـ 171% نهاية عام 2008)، حيث تخطت حقوق المساهمين قيمة الديون وتضع القطاع في المنظمة الأمانة بالرغم من عمليات الجدولة العديدة واستبدال ديون بأهم وملكيات في بعض شركات الاستثمار وغيرها من الوسائل القانونية التي تتبعها البنوك لاسترجاع أموالها. أما إجمالي الخصوم (المطلوبات على الشركات متضمنة الديون) فهي في انخفاض سنوي مستمر منذ عام 2008 حين سجلت 11,3 مليار دينار لتسجل نهاية شهر يونيو 2014 بنسبة 57% من قاعدة الأصول (مقارنة مع 69% سجلتها نهاية عام 2008) بينما تحسن التمويل الداخلي للأصول من حقوق المساهمين من 31% إلى 43% خلال الفترة نفسها.

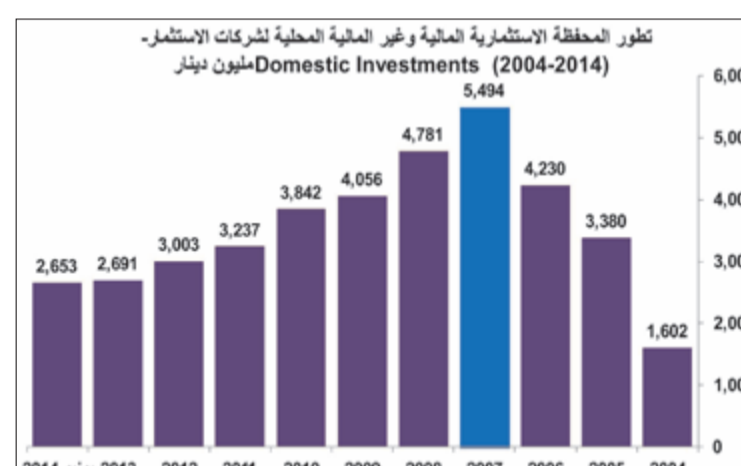
مع مرور هذه الأيام 6 سنوات على الأزمة المالية التي بدأت شرارتها في سبتمبر 2008، والتي أصابت بدايةً شركات الاستثمار، يبدو أن أوضاع هذه الأخيرة أخذت في التحسن بعد الهيكلة المالية والإدارية التي أجرتها لأوضاعها المالية والإدارية من تخفيض رأس المال وتغيير إدارتها وتخفيض ديونها. ويلاحظ في الفترة الأخيرة اهتمام متزايد في السوق بأسهم شركات الاستثمار، فمما نكرت الأسبوع الماضي فإن مضاعفات التقييم تحسنت في هذه الشركات، واليوم باتت مؤشرات أخرى تبرز في قطاع شركات الاستثمار. ففي تحليل جديد لـ «الأنباء» يلاحظ أن شركات الاستثمار عادت تلعب دوراً في تحريك السيولة في البورصة التي تعود للارتفاع تدريجياً، وذلك بفضل عودة ارتفاع الأصول المدارة للغير لدى شركات الاستثمار، ما يشير إلى عودة ثقة المستثمرين بهذه الشركات رغم أنها فقدت الثقة إبان الأزمة وما بعدها من سنوات.



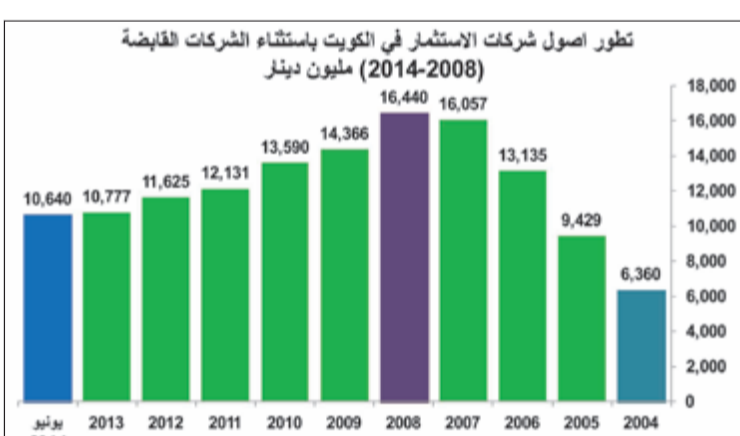
80% من الأصول تتركز في المحافظ الاستثمارية لتلعب دوراً في تحريك سيولة البورصة



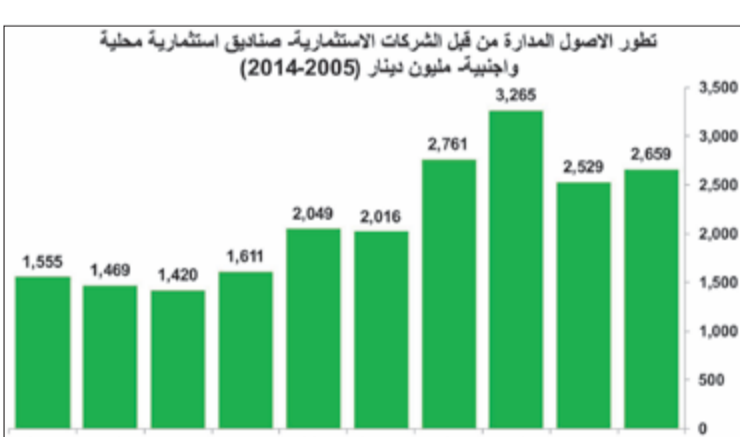
1,5 مليار دينار قيمة الصادق الاستثمارية المحلية والأجنبية المدارة



تخفيض الديون بأكثر من الضعف منذ بداية الأزمة لتبلغ 4 مليارات دينار



انخفاض مضاعف الديون إلى حقوق المساهمين إلى 0,9 مقارنة مع 1,7 نهاية 2008



إجمالي المطلوبات ينخفض من 11 ملياراً نهاية 2008 إلى 6 مليارات دينار نهاية يونيو 2014



تخفيض الديون بأكثر من الضعف منذ بداية الأزمة لتبلغ 4 مليارات دينار

انخفاض مضاعف الديون إلى حقوق المساهمين إلى 0,9 مقارنة مع 1,7 نهاية 2008

إجمالي المطلوبات ينخفض من 11 ملياراً نهاية 2008 إلى 6 مليارات دينار نهاية يونيو 2014

توزيع الأصول المدارة وعلى مستوى توزيع الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية، يلاحظ أن الأصول المدارة تتركز في محافظ استثمارية (أسهم وصناديق وصكوك ووحدات صناديق استثمارية) محلية وأجنبية، حيث شكلت نحو 81% من إجمالي الأصول المدارة نهاية شهر يونيو 2014 أي ما يعادل 16,29 مليار دينار بعد أن سجلت أعلى مستوى لها نهاية عام 2007 حين بلغت 19,4 مليار دينار بانخفاض نسبته 16% ما بين عامي 2007 و2014. أما قيمة وحدات الصناديق الاستثمارية المحلية والأجنبية المدارة فقد بلغت نهاية يونيو 2014 نحو 7,7 مليار دينار وشكلت نحو 47% من إجمالي الأصول المدارة وفقدت أكثر من نصف قيمتها منذ نهاية عام 2007 حين سجلت 3,3 مليارات دينار نتيجة تصفية صناديق استثمارية وانخفاض قيمة صافي الوحدات وتناقص صافي أصول الصناديق وتغيرها وخصوصاً صناديق أسواق النقد التقليدية والإسلامية، أما بالنسبة للأصول المدارة بصفة الأمانة وصناديق مدارة أجنبية فقد بلغت قيمتها الإجمالية نهاية يونيو نحو 2,37 مليار دينار وشكلت نحو 11,7% من إجمالي الأصول المدارة.

الديون والرافعة المالية من ناحية أخرى، وفي سياق المؤشرات اللاحقة لدى شركات الاستثمار تظهر

على مدار خمس سنوات متتالية كان هناك نمو سالب في الأصول المدارة للغير من قبل الشركات الاستثمارية (تقليدية وإسلامية) ما بين عامي 2007 و2012 حيث انخفضت الأصول المدارة بنسبة 29% أو ما يعادل انخفاضاً قيمته 7,4 مليارات دينار من أعلى مستوى على الإطلاق سجلته نهاية عام 2007 حين بلغت 25,4 مليار دينار لتسجل نهاية عام 2012 نحو 18 مليار دينار، لكن عكست الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية المنحى الانحداري وبدأت قيمتها في النمو خلال عام 2013 بالتزامن مع العودة التدريجية لشهية المستثمرين للاستثمار في الأصول المالية. وارتفعت الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية الكويتية لتسجل نهاية السنة نحو 19,1 مليار دينار وبعدها ارتفعت خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 6,1% لتسجل نهاية شهر يونيو من عام 2014 نحو 20,2 مليار دينار، وبالتالي تكون قد سجلت نسبة نمو سنوي مركب منذ عام 2005 نسبيته 3,1%.

وعلى مستوى توزيع الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية، يلاحظ أن الأصول المدارة تتركز في محافظ استثمارية (أسهم وصناديق وصكوك ووحدات صناديق استثمارية) محلية وأجنبية، حيث شكلت نحو 81% من إجمالي الأصول المدارة نهاية شهر يونيو 2014 أي ما يعادل 16,29 مليار دينار بعد أن سجلت أعلى مستوى لها نهاية عام 2007 حين بلغت 19,4 مليار دينار بانخفاض نسبته 16% ما بين عامي 2007 و2014. أما قيمة وحدات الصناديق الاستثمارية المحلية والأجنبية المدارة فقد بلغت نهاية يونيو 2014 نحو 7,7 مليار دينار وشكلت نحو 47% من إجمالي الأصول المدارة وفقدت أكثر من نصف قيمتها منذ نهاية عام 2007 حين سجلت 3,3 مليارات دينار نتيجة تصفية صناديق استثمارية وانخفاض قيمة صافي الوحدات وتناقص صافي أصول الصناديق وتغيرها وخصوصاً صناديق أسواق النقد التقليدية والإسلامية، أما بالنسبة للأصول المدارة بصفة الأمانة وصناديق مدارة أجنبية فقد بلغت قيمتها الإجمالية نهاية يونيو نحو 2,37 مليار دينار وشكلت نحو 11,7% من إجمالي الأصول المدارة.

الديون والرافعة المالية من ناحية أخرى، وفي سياق المؤشرات اللاحقة لدى شركات الاستثمار تظهر

على مدار خمس سنوات متتالية كان هناك نمو سالب في الأصول المدارة للغير من قبل الشركات الاستثمارية (تقليدية وإسلامية) ما بين عامي 2007 و2012 حيث انخفضت الأصول المدارة بنسبة 29% أو ما يعادل انخفاضاً قيمته 7,4 مليارات دينار من أعلى مستوى على الإطلاق سجلته نهاية عام 2007 حين بلغت 25,4 مليار دينار، لكن عكست الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية المنحى الانحداري وبدأت قيمتها في النمو خلال عام 2013 بالتزامن مع العودة التدريجية لشهية المستثمرين للاستثمار في الأصول المالية. وارتفعت الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية الكويتية لتسجل نهاية السنة نحو 19,1 مليار دينار وبعدها ارتفعت خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 6,1% لتسجل نهاية شهر يونيو من عام 2014 نحو 20,2 مليار دينار، وبالتالي تكون قد سجلت نسبة نمو سنوي مركب منذ عام 2005 نسبيته 3,1%.

وعلى مستوى توزيع الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية، يلاحظ أن الأصول المدارة تتركز في محافظ استثمارية (أسهم وصناديق وصكوك ووحدات صناديق استثمارية) محلية وأجنبية، حيث شكلت نحو 81% من إجمالي الأصول المدارة نهاية شهر يونيو 2014 أي ما يعادل 16,29 مليار دينار بعد أن سجلت أعلى مستوى لها نهاية عام 2007 حين بلغت 19,4 مليار دينار بانخفاض نسبته 16% ما بين عامي 2007 و2014. أما قيمة وحدات الصناديق الاستثمارية المحلية والأجنبية المدارة فقد بلغت نهاية يونيو 2014 نحو 7,7 مليار دينار وشكلت نحو 47% من إجمالي الأصول المدارة وفقدت أكثر من نصف قيمتها منذ نهاية عام 2007 حين سجلت 3,3 مليارات دينار نتيجة تصفية صناديق استثمارية وانخفاض قيمة صافي الوحدات وتناقص صافي أصول الصناديق وتغيرها وخصوصاً صناديق أسواق النقد التقليدية والإسلامية، أما بالنسبة للأصول المدارة بصفة الأمانة وصناديق مدارة أجنبية فقد بلغت قيمتها الإجمالية نهاية يونيو نحو 2,37 مليار دينار وشكلت نحو 11,7% من إجمالي الأصول المدارة.

الديون والرافعة المالية من ناحية أخرى، وفي سياق المؤشرات اللاحقة لدى شركات الاستثمار تظهر

على مدار خمس سنوات متتالية كان هناك نمو سالب في الأصول المدارة للغير من قبل الشركات الاستثمارية (تقليدية وإسلامية) ما بين عامي 2007 و2012 حيث انخفضت الأصول المدارة بنسبة 29% أو ما يعادل انخفاضاً قيمته 7,4 مليارات دينار من أعلى مستوى على الإطلاق سجلته نهاية عام 2007 حين بلغت 25,4 مليار دينار، لكن عكست الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية المنحى الانحداري وبدأت قيمتها في النمو خلال عام 2013 بالتزامن مع العودة التدريجية لشهية المستثمرين للاستثمار في الأصول المالية. وارتفعت الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية الكويتية لتسجل نهاية السنة نحو 19,1 مليار دينار وبعدها ارتفعت خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 6,1% لتسجل نهاية شهر يونيو من عام 2014 نحو 20,2 مليار دينار، وبالتالي تكون قد سجلت نسبة نمو سنوي مركب منذ عام 2005 نسبيته 3,1%.

وعلى مستوى توزيع الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية، يلاحظ أن الأصول المدارة تتركز في محافظ استثمارية (أسهم وصناديق وصكوك ووحدات صناديق استثمارية) محلية وأجنبية، حيث شكلت نحو 81% من إجمالي الأصول المدارة نهاية شهر يونيو 2014 أي ما يعادل 16,29 مليار دينار بعد أن سجلت أعلى مستوى لها نهاية عام 2007 حين بلغت 19,4 مليار دينار بانخفاض نسبته 16% ما بين عامي 2007 و2014. أما قيمة وحدات الصناديق الاستثمارية المحلية والأجنبية المدارة فقد بلغت نهاية يونيو 2014 نحو 7,7 مليار دينار وشكلت نحو 47% من إجمالي الأصول المدارة وفقدت أكثر من نصف قيمتها منذ نهاية عام 2007 حين سجلت 3,3 مليارات دينار نتيجة تصفية صناديق استثمارية وانخفاض قيمة صافي الوحدات وتناقص صافي أصول الصناديق وتغيرها وخصوصاً صناديق أسواق النقد التقليدية والإسلامية، أما بالنسبة للأصول المدارة بصفة الأمانة وصناديق مدارة أجنبية فقد بلغت قيمتها الإجمالية نهاية يونيو نحو 2,37 مليار دينار وشكلت نحو 11,7% من إجمالي الأصول المدارة.

الديون والرافعة المالية من ناحية أخرى، وفي سياق المؤشرات اللاحقة لدى شركات الاستثمار تظهر

على مدار خمس سنوات متتالية كان هناك نمو سالب في الأصول المدارة للغير من قبل الشركات الاستثمارية (تقليدية وإسلامية) ما بين عامي 2007 و2012 حيث انخفضت الأصول المدارة بنسبة 29% أو ما يعادل انخفاضاً قيمته 7,4 مليارات دينار من أعلى مستوى على الإطلاق سجلته نهاية عام 2007 حين بلغت 25,4 مليار دينار، لكن عكست الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية المنحى الانحداري وبدأت قيمتها في النمو خلال عام 2013 بالتزامن مع العودة التدريجية لشهية المستثمرين للاستثمار في الأصول المالية. وارتفعت الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية الكويتية لتسجل نهاية السنة نحو 19,1 مليار دينار وبعدها ارتفعت خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 6,1% لتسجل نهاية شهر يونيو من عام 2014 نحو 20,2 مليار دينار، وبالتالي تكون قد سجلت نسبة نمو سنوي مركب منذ عام 2005 نسبيته 3,1%.

وعلى مستوى توزيع الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية، يلاحظ أن الأصول المدارة تتركز في محافظ استثمارية (أسهم وصناديق وصكوك ووحدات صناديق استثمارية) محلية وأجنبية، حيث شكلت نحو 81% من إجمالي الأصول المدارة نهاية شهر يونيو 2014 أي ما يعادل 16,29 مليار دينار بعد أن سجلت أعلى مستوى لها نهاية عام 2007 حين بلغت 19,4 مليار دينار بانخفاض نسبته 16% ما بين عامي 2007 و2014. أما قيمة وحدات الصناديق الاستثمارية المحلية والأجنبية المدارة فقد بلغت نهاية يونيو 2014 نحو 7,7 مليار دينار وشكلت نحو 47% من إجمالي الأصول المدارة وفقدت أكثر من نصف قيمتها منذ نهاية عام 2007 حين سجلت 3,3 مليارات دينار نتيجة تصفية صناديق استثمارية وانخفاض قيمة صافي الوحدات وتناقص صافي أصول الصناديق وتغيرها وخصوصاً صناديق أسواق النقد التقليدية والإسلامية، أما بالنسبة للأصول المدارة بصفة الأمانة وصناديق مدارة أجنبية فقد بلغت قيمتها الإجمالية نهاية يونيو نحو 2,37 مليار دينار وشكلت نحو 11,7% من إجمالي الأصول المدارة.

الديون والرافعة المالية من ناحية أخرى، وفي سياق المؤشرات اللاحقة لدى شركات الاستثمار تظهر

على مدار خمس سنوات متتالية كان هناك نمو سالب في الأصول المدارة للغير من قبل الشركات الاستثمارية (تقليدية وإسلامية) ما بين عامي 2007 و2012 حيث انخفضت الأصول المدارة بنسبة 29% أو ما يعادل انخفاضاً قيمته 7,4 مليارات دينار من أعلى مستوى على الإطلاق سجلته نهاية عام 2007 حين بلغت 25,4 مليار دينار، لكن عكست الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية المنحى الانحداري وبدأت قيمتها في النمو خلال عام 2013 بالتزامن مع العودة التدريجية لشهية المستثمرين للاستثمار في الأصول المالية. وارتفعت الأصول المدارة من قبل الشركات الاستثمارية الكويتية لتسجل نهاية السنة نحو 19,1 مليار دينار وبعدها ارتفعت خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 6,1% لتسجل نهاية شهر يونيو من عام 2014 نحو 20,2 مليار دينار، وبالتالي تكون قد سجلت نسبة نمو سنوي مركب منذ عام 2005 نسبيته 3,1%.

الأزمة ترفع عدد الشركات الاستثمارية الإسلامية على حساب التقليدية

بالنسبة لتوزيع الأصول على الشركات الاستثمارية التقليدية والإسلامية، فبعد أن كانت حصة الشركات التقليدية 76,6% من إجمالي أصول القطاع نهاية عام 2004 والنسبة المتبقية البالغة 23,4% حصة الشركات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية، انخفضت حصة الشركات الاستثمارية التقليدية تدريجياً لصالح الشركات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية لتسجل 55% نهاية شهر يونيو 2014 وبالتالي ارتفعت حصة الشركات الإسلامية إلى 45% بالرغم مما رافقها من انحراف في نماذج الأعمال لتحقيق الأرباح السريعة. يذكر أن عدد شركات الاستثمار يبلغ حالياً 91 شركة، وكان عددها 100 شركة في عام 2009 مقابل 42 شركة فقط في عام 2004.